



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

الأمن القومي المفهوم والأبعاد

د. علاء عبد الحفيظ

دراسات سياسية

١١ مارس ٢٠٢٠



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG

f Eipss.EG t EIS_EG

الأمن القومي.. المفهوم والأبعاد

د. علاء عبد الحفيظ

كان قيام الدراسات المهمة بالأمن القومي متوافقاً مع ظروف عالمية سياسية وعسكرية جديدة أعقبت الحرب العالمية الثانية والتوازنات والتكتلات والمحاور التي نتجت عن الحرب بين القوى الدولية، بالإضافة إلى الانتشار الكثيف للأسلحة والتطور النوعي الذي شهدته هذه الأخيرة، والذي أدى إلى تعديلات في النظام الدفاعي العالمي وثوابته التقليدية الموروثة، وفرض رؤية جديدة للأمن، وتحديدًا جديداً للمجال الأمني للدول¹. وقد تحمّل المفهوم في نشأته الغربية الأمريكية بأهداف سياسية، حيث برز كمحور للسياسات الخارجية للدول العظمى في فترة الحرب الباردة والاستقطاب الدولي.

وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة – Nation State وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسسية وصولاً إلى استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي"، وسادت مصطلحات الحرب الباردة مثل الاحتواء والردع والتوازن والتعايش السلمي كعناوين بارزة في هذه المقاربات بهدف تحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب المدمرة التي شهدها النصف الأول من القرن العشرين.

نشأت تبعاً لذلك مؤسسات أكاديمية مهمة بمسائل الأمن القومي: مصادره، مقوماته، إجراءات ضمان حمايته، من معاهد ومراكز بحث تنتهي إلى جامعات ومؤسسات علمية وإعلامية ومجلات متخصصة وإدارات مؤسسات مرتبطة بالقرار السياسي الرسمي. ويشكل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأول والأتمثل لهذه المؤسسات، حيث جسّد هذا المجلس التعريف الذي طرحه والتر ليبمان عن الأمن القومي بأنه (قدرة الدولة

¹ عبد الله بلقزيز، الأمن القومي العربي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)، 1989.

على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب)².

وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947 عن الكونجرس الأمريكي، أما بقية دول العالم فقد وضعت عنواناً آخر هو "الدراسات الإستراتيجية" على الأدبيات التي عالجتها بوصفها اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول المستقبل، بدلاً من اجتهادات تعني ضمناً محاولة لصياغة أجوبة أو ردود فعل بقصد حماية السيادة. وكأي مصطلح أو مفهوم، فإن مفهوم الأمن القومي لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك من خلاله، وهو يخضع دائماً للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر في بروزه إلى مسرح التداول³.

وهكذا أصبح الأمن القومي فرعاً جديداً في العلوم السياسية، حيث امتلك ثقافة وتوفرت له المادة والهدف العلمي (تحقيق الأمن) وإمكانية الخضوع لمناهج بحث علمية، بالإضافة إلى كونه حلقة وصل بين علوم عديدة، فالأمن القومي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تربط في دراستها بين علوم الاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية ونظم الحكم وغيرها، كما تتطلب الاستفادة من المناهج المختلفة وقدرًا أكبر من التكامل المنهجي. وقد انتقل الاهتمام بظاهرة الأمن القومي من الغرب إلى دول الجنوب. ويذكر الباحثون عدة أسباب لزيادة الاهتمام بدراسة الأمن القومي في مختلف دول العالم، بما يمكن اعتباره ظاهرة، ومن أهم تلك الأسباب:⁴

1- التوسع في مفهوم المصلحة القومية ليشمل مسألة ضمان الرفاهية بما يعنيه ذلك من تأمين لمصادر الموارد، ومن ثم برز مفهوم الأمن القومي كتعبير عن كل من الرفاهية من ناحية، ومحاولة ضمان مصادرها الخارجية من ناحية أخرى، وحماية الترتيبات الداخلية التي تدفع إلى زيادة معدل الرفاهية من ناحية ثالثة.

² علي الصاوي، مرجع سبق ذكره.

³ منذر سليمان، مرجع سابق، ص 29.

⁴ د. عبد المنعم المشاط، "الإطار النظري للأمن القومي العربي" في د. عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،

1993)، ص 14-17.

2- ازدياد معدل العنف وتصاعد حدة الصراعات المباشرة والتي قد تتطور إلى حروب، ومن ثم سار الاهتمام بالأمن القومي في موجات ارتبطت بتزايد الصراعات على المستويين الإقليمي والدولي.

3- ازدياد الشعور لدى دول الجنوب بنوعين من التهديدات المتصلة بأمنها القومي. فمن ناحية، تُعد الديون الخارجية المستحقة عليهما تهديداً لأمنها السياسي والاقتصادي، وتحد بالضرورة من حرية اتخاذ القرارات الإستراتيجية. ومن ناحية أخرى، تخشى الدول الصغرى من احتمالات قيام الدول الكبرى بإساءة توظيف المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ليس فقط لتحقيق مصالحها، ولكن للإضرار بمصالح الدول الصغرى وأمنها القومي.

4- تزايد الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي والذي يمكن أن يتحول إلى مظاهر عديدة من عدم الاستقرار وعدم الأمن في الدول الصغرى، فلا تزال تلك الدول تعاني من مشكلات كبرى في عملية الإنتاج وكذلك عملية التوزيع.

5- يُثار الاهتمام بظاهرة الأمن القومي عند التحول من نظام الدولة القومية إلى نظام أوسع وأكثر شمولاً كالنظام الفيدرالي، أو التجمعات الاقتصادية الدولية.

6- يُثار موضوع الأمن القومي في حالة تفكك الدول الكبرى وخاصة الفيدرالية إلى دول قومية مستقلة ذات سيادة.

يتم في الجزء التالي دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بتعريف مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده، وذلك من خلال دراسة عدة موضوعات، من بينها تعريف مفهوم الأمن القومي، واستعراض أهم مدارس الأمن القومي، أي النظريات والمدارس المختلفة التي تناولت دراسة الأمن القومي من زوايا مختلفة: (عسكرية، اقتصادية، مجتمعية... الخ)، بالإضافة إلى دراسة المستويات المتعددة للأمن القومي، سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي (الإقليمي والعالمي)، وحدود التداخل والتشابك بين تلك المستويات.

أولاً: ضبط مصطلح الأمن القومي وخلفياته:

يتم فيما يلي تقديم تعريف إجرائي لمفهوم الأمن القومي وذلك من خلال التعريف اللغوي والاصطلاحي للكلمتين اللتين يتكون منهما المفهوم:

1- التعريف اللغوي والاصطاحي لمفهوم الأمن:

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف. والفعل الثلاثي أمن أي حقق الأمان. قال ابن منظور: "أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال أمن به قوم وكذب به قوم".⁵ وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: "فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف".⁶

تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.⁷

2- التعريف اللغوي والاصطاحي لمفهوم القومية:

المادة اللغوية لكلمة القومية هي (ق.و.م)، والقوم يعني الرجال دون النساء، وهو لفظ جمعي لا واحد له، وربما يدخل النساء فيه على سبيل التبع، وجمع القوم أقوام. أما الفعل الثلاثي منها قام، والرباعي أقام، ومنها يأتي معنى الارتباط بالمكان، والقوم هم الجماعة التي ترتبط بمكان ما وتقيم فيه. وعندما يوجد قوم من الناس في أرض واحدة ويمارس أفرادها الحياة بثقافة واحدة توجد بينهم علاقات أخرى قوية تدور حول المصلحة المشتركة والتضامن والنسب، وعلاقات اجتماعية تجعلهم يداً واحدة. وتلك الروابط هي التي توجد ما يُسمى بالقومية.

وفكرة القومية قديمة قدم الاجتماع البشري. وقد عبّر عنها ابن خلدون بفكرة العصبية. وعناصر القومية لدى أغلب مفكري القومية العرب هي الأرض المشتركة، والتاريخ، والثقافة المشتركة، والمصالح المشتركة، أما قضية تأسيس القومية أو بالأحرى بناء الدولة القومية فهي القضية محل الاختلاف، فهناك آرايان حول علاقة القومية

⁵ ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير (القاهرة، دار المعارف، دت)، ص 140.

⁶ سورة قريش، الأيتان 3-4.

⁷ منذر سليمان، مرجع سابق، ص 30.

بالدولة، الأول يرى أن الدولة تجسيد لمعنى القومية⁸. والرأي الثاني يفصل بين القومية والدولة القومية⁹. ويرجع ذلك الخلاف إلى أن القومية كيان اجتماعي تتوافر فيه المقومات الأساسية السابقة. ومن الطبيعي أن يتجه ذلك الكيان إلى إنشاء نظام سياسي يصبح وعاء له، إلا أن ذلك لم يحدث دائماً بالضرورة في كل القوميات، فهناك قومية مجزأة، أو مستوعبة بجانب أخرى في دولة واحدة، وهناك قومية بلا دولة. فالقومية تنتهي إلى طائفة من الظواهر التي تتعلق بعملية تحديد هوية أو انتماء جماعات من الناس. وتتمايز عملية تكوين الهوية أو الانتماء إلى مستويين: ذاتي وموضوعي. ويشير المستوى الذاتي إلى اللغة والتاريخ والمصالح المشتركة. ويشير المستوى الموضوعي إلى الإقليم السياسي ونظام الدولة، وعندئذ تنشأ الدولة القومية، تعبيراً عن كيان اجتماعي تجسد في وعاء سياسي هو الدولة.

3- أهم تعريفات الأمن القومي:

على الرغم من استخدامه على نطاق واسع، فإن مفهوم "الأمن القومي" يعني أشياء مختلفة لأشخاص مختلفين. فتقليدياً كان يتم تعريف الأمن القومي على أنه الحماية من الهجوم الخارجي، وبالتالي فقد تم النظر إليه بشكل أساسي على أنه يعني دفاعات عسكرية في مواجهة تهديدات عسكرية. وقد ثبت أن هذه الرؤية ضيقة جداً، فالأمن القومي يتضمن ما هو أكثر من تجهيز قوات مسلحة واستخدامها.

والأكثر من ذلك، فإن مثل تلك الرؤية قد تجعل المرء يعتقد بأن أفضل طريق لزيادة الأمن هو زيادة القوة العسكرية. وعلى الرغم من أن القوة العسكرية هي مكون مهم جداً في الأمن، فإنها تُعد جانباً واحداً من جوانب الأمن. فالتاريخ ملئ في واقع الأمر بأمثلة لسباقات تسلح تسببت في إضعاف الأمن وليس في تقويته.

تبدأ مثل هذه السباقات عادة بقيام دولة بتقوية قوتها العسكرية لأغراض دفاعية من أجل أن تشعر أنها أكثر أمناً. ويؤدي هذا الفعل بالدول المجاورة إلى أن تشعر بأنها مهددة، وترد على ذلك بأن تزيد من قدراتها العسكرية، مما يجعل الدولة الأولى تشعر أنها أقل أمناً فيستمر السباق.

⁸ George Sehwar Zenberger, *Power Politics: A Study of World of Society* (London: Stevens & Sons Limited, 1964).

⁹ Anthony Giddens, "Nation States and Violence" in Walter W. Powel and Richard Robbins (eds), *Conflict and Consensus* (New York: The Free Press, 1984).

أدى ذلك إلى بروز الحاجة إلى صياغة تعريف أوسع للأمن القومي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد العسكري. وقد قدم أرنولد ولفرز مثل هذا التعريف عندما قال: (يقيس الأمن بمعناه الموضوعي مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم).¹⁰

يوضح هذا التعريف أنه على الرغم من أن الأمن مرتبط مباشرة بالقيم، فإنه ليس قيمة في حد ذاته، وإنما موقف يسمح لدولة ما بالحفاظ على قيمها، وبالتالي فإن الأفعال التي تجعل أمة ما أكثر أمناً ولكنها تحط من قيمها لا نفع لها. ومن الصعب قياس الأمن بأي طريقة موضوعية، ولذلك فإن الأمن يصبح تقييماً مبنياً على مفاهيم لا تتعلق بالقوة والضعف، وإنما أيضاً بالقدرات والنوايا الخاصة بالتهديدات المدركة.

ويقود عدم الثقة بشأن المستوى الحقيقي للتهديد إلى التخطيط للبديل الأسوأ بسبب النتائج القاسية للفشل الأمني، وحتى إذا كانت المفاهيم دقيقة، فإن الأمر يتحدى القياس المطلق، لأنه موقف نسبي. فالأمن يتم قياسه نسبة إلى التهديدات القائمة والمحتملة، ولأنه من غير الممكن تحقيق أمن مطلق ضد كل التهديدات المحتملة، فيجب تحديد مستويات عدم الأمن التي يمكن أن تكون مقبولة. وأخيراً، فمن المهم إدراك أن الأمن القومي ليس موقفاً جامداً يوجد في فراغ، وإنما يتم تحديده في ضوء كل من البيئتين الدولية والمحلية، وكل منهما يتغير بشكل دائم.

يعرف تريجر وكرونبرج الأمن القومي بأنه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية".¹¹ ويعرفه هنري كيسنجر بأنه يعني "أية تصرفات يسعى المجتمع - عن طريقها - إلى حفظ حقه في البقاء".¹² أما روبرت ماكنمارا فيرى أن "الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة".¹³

¹⁰ Arnold Wolfers, *Discord and collaboration, Essays on International Politics* (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), P.150.

¹¹ Frank Trager and Philip Kronenberg (eds.), *National Security and American Society* (Kansas: Kansas University Press, 1973), p35-36.

¹² Henry Kissinger, *Nuclear Weapons and Foreign Policy* (London: Wild Field and Nicholson, 1969), p 46.

¹³ McNamara, *The Essence of Security* (New York: Harper Press, 1966), p149.

ويوضح تنوع تعريفات مفهوم الأمن القومي أن هناك قدرًا من التخلف النظري للمفهوم. ويذكر باري بوزان عدة أسباب لذلك التخلف، وهي¹⁴:

أ- الأمن القومي مفهوم معقد ومركب لدرجة يصعب معها جذب الدارسين إليه، حيث انصرفوا إلى مفاهيم أكثر مرونة، أي أنه مفهوم مثير للخلاف والاختلاف.

ب- التشابك بين الأمن القومي ومفهوم القوة، لاسيما بعد بروز المدرسة الواقعية التي رسمت فكرة التنافس من أجل القوة في العلاقات الدولية، وبحيث يُنظر للأمن على أنه مشتق من القوة وأنه أداة لتعظيمها.

ج- ظهور موجة من المثاليين ترفض المدرسة الواقعية وتطرح هدفاً بديلاً للأمن القومي وهو السلام.

د- غلبة الدراسات الإستراتيجية في مجال الأمن القومي واهتمامها بالجوانب العسكرية للأمن، وتكريسه لخدمة المتطلبات الدفاعية والحفاظ على الوضع القائم، مما أسهم في تحجيم الأفق التحليلي والبعد النظري للمفهوم.

هـ- دور رجال السياسة في تكريس غموض المفهوم، لتوفير فرصة أكبر من المناورة عليه سواء في أغراض الاستهلاك الداخلي أم الصراع الخارجي.

4- التمييز بين مفهوم الأمن القومي وبعض المفاهيم المشابهة له:

يُعد مفهوم المصلحة القومية والإستراتيجية القومية من أكثر المفاهيم التي يتم الخلط بينها وبين مفهوم الأمن القومي ولذلك يسعى الجزء التالي من الدراسة إلى وضع حدود بين مفهوم الأمن القومي ومفهوم المصلحة القومية والإستراتيجية القومية.

أ - التمييز بين مفهوم الأمن القومي والمصلحة القومية:

تُستخدم المصلحة القومية كأداة تحليلية لوصف وشرح وتقويم مصادر السياسة الخارجية للدولة، ومدى كفاءتها. ويتم توظيف المصلحة القومية كأداة للعمل السياسي في تبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما. وغالباً ما يتم الربط

¹⁴ Barry Buzan, *People, States and Fear* (London: Wheatsheaf Books, LTD, 1983), PP 6-10

بين المصلحة القومية والقوة، والنظر إلى المصلحة القومية على أنها هي التي تقرر السياسة الخارجية، وذلك أن تلك السياسة يتم رسمها بهدف تعزيز المصالح القومية وليس فقط مصالح كل فرد على حدة.

إن المصلحة القومية، وفقاً لما سبق، هي الأوضاع التي ترى الدولة في وجودها واستمرارها ما يحقق أهدافها، وهي تتضمن الحفاظ على قيم الدولة وصيانة استقلالها وكيانها وحرّياتها في علاقاتها الخارجية ودعم هيمنتها الاقتصادية. وغالباً ما تستخدم الدولة هذا المفهوم في محاولتها للتأثير على البيئة الدولية لصالحها.

كما أن هناك من يرفض قبول مفهوم المصلحة القومية كأداة تحليلية في مجال السياسة الخارجية على أساس ضخامة المفهوم وافتقاره إلى التحديد الكلي والتصنيف الجزئي لمكوناته، بالإضافة إلى غياب الوسائل الإجرائية لتجسيد المفهوم بعد تحديده. كما أن ارتباط المفهوم بالقيم يجعله كياناً أضخم من مكوناته¹⁵.

وإذا انتقلنا إلى التعرف على العلاقة بين الأمن القومي والمصلحة القومية، فسنجد أن هناك اتجاهاً يستخدم كلا المفهومين كمرادف للآخر. وهناك اتجاه آخر يرى وجود علاقة تأثير متبادل بين المفهومين، فنظرية الأمن القومي لدولة ما تعكس مصالحها القومية، وكذلك فإن تحديد المصلحة القومية للدولة ينطلق من مفهوم واضح لأمنها وما يمكن أن يشكل خطراً أو تهديداً للأمن القومي.

ب- التمييز بين مفهوم الأمن القومي والإستراتيجية القومية:

المقصود بالإستراتيجية أساساً فن القيادة، وهي مفهوم عسكري أساساً تطور وأصبحت له مضامين سياسية واجتماعية، فصارت الإستراتيجية هي تلك العملية التي يتم فيها الصهر الكامل لكل مصادر القوة في الجسد السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة من أجل تحقيق المصلحة القومية العليا، والأهداف المطلوب إنجازها في إطار فلسفة الأمن القومي.

¹⁵ Keith Krause and Michael William, (ed.), *Critical Security Studies : Concepts and Cases*, (Mineapolis: University of Minnesota Press, 1987).

يصعب تحديد كيفية تشكيل الإستراتيجية القومية وتنفيذها. وتنبع المصالح القومية من التفاعل بين القيم والبيئتين المحلية والدولية. ونظرياً يجب أن تُقدم هذه المصالح القومية الأهداف لإستراتيجية قومية. وفي الممارسة هناك صعوبتان مهمتان تتسببان في إعاقة تشكيل مثل هذه السياسة:¹⁶

الأولى: تتمثل في أن العناصر التي تؤثر على البيئة قد تكون غير مؤكدة أو غامضة. وعلى سبيل المثال فإن طبيعة ودرجة التهديدات للقيم الواضحة قد لا تكون واضحة أو قد يتم إدراكها بشكل مختلف.

الثانية: لا يوجد ميكانيزم يمكن من خلاله وضع إستراتيجية للأمن القومي تنبع من المصالح القومية. وكنتيجة لذلك فبدلاً من أن تكون هناك خطة متكاملة تخدم لتحقيق المصالح القومية وتقود تشكيل سياسة الأمن القومي، فإن الإستراتيجية تميل إلى أن يتم تشكيلها من خلال المفاهيم والمعتقدات لصانعي القرار كل على حدة، والهيكل والعمليات لصنع قرار الأمن القومي. وتشكل هذه الهيكل والعمليات نظام الأمن القومي.

ويتطلب تنفيذ الإستراتيجية القومية استخدام الإمكانيات القومية المتاحة تحت جميع الظروف من أجل إنتاج أقصى سيطرة ممكنة على العدو عن طريق التهديدات بهدف تحقيق مصالح الأمن القومي للدولة، فهي منظومة الأساليب والوسائل العلمية والعملية القائمة على الاستخدام الأمثل للقوى والمصادر القومية من أجل تحقيق أهداف الأمن القومي، أو أنها مجموعة الخطط والمبادئ التي تحدد الأهداف القومية للدولة في جميع المجالات في نطاق التعاون الدولي وإدارة تلك الخطط والمبادئ لتحقيق أهدافها القومية في حدود القوة المتاحة، وفي إطار المبادئ والقواعد التي تحدد طبيعة النظام الدولي المعاصر.

ولا شك أن زيادة القوة القومية للدولة (عناصر ومكونات القوة القومية مادياً ومعنوياً) تؤدي إلى زيادة الشعور بالأمن القومي والعكس بالعكس. وهنا نجد اختلافاً في وجهات النظر حول طبيعة العلاقات بين الدول، حيث يوجد رأي يذهب إلى أن الصراع هو النمط الرئيسي والوحيد للعلاقات بين الدول، ولا بد أن تقوم سياسات واستراتيجيات

¹⁶ Daniel J. Kaufman & Jeffrey S. Mctrick & Thomas J. Leney, U.S. National Security A Framework for Analysis (Toronto: Lexington Books, 1985), p.15.

الأمن القومي على افتراض مؤداه أن الأمة لا تكون آمنة إلا عندما تزيد من قوتها الذاتية إلى أقصى حد مقارنة بالدول الأخرى.

وهناك رأي آخر يرى أن التكامل والتعاون هو أساس العلاقات بين الدول ولا بد من إنقاص قوة الدولة لكي يزداد شعور الدول الأخرى بالأمن. وتنتهي مصادر التهديد فيزداد التعاون والتكامل والاعتماد المتبادل فيما بينها فينشأ مفهوم الأمن القومي الجماعي فيما بين هذه الدول فيحقق في إطاره الأمن القومي الخاص بكل دولة.

وهكذا تتحدد علاقة الأمن القومي بالإستراتيجية القومية في أن مفهوم الإستراتيجية القومية يشير إلى تعبئة وتوحيد موارد المجتمع ويتضمن في ثناياه عدداً من الاستراتيجيات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تسعى كل منها وفي مجالها إلى تحقيق الأهداف القومية، وهذه الإستراتيجيات رغم تخصصها إلا أنها مترابط فيما بينها بحكم أنها تسعى لتحقيق الأهداف ذاتها ولكن في مجالات مختلفة. وبالتالي فإن الإستراتيجية القومية تجسد مفهوم الأمن القومي بما يتضمنه من خطط ومبادئ تعكس مكوناته.¹⁷

ثانياً: عناصر قوة الأمن القومي وعوامل تهديده:

تعني عناصر القوة تلك الأسس التي تشارك في تحديد الأمن القومي للدولة وتمثل قاعدة عمل لها ويمكن تحديدها في العنصر الجيوبوليتيكي والديموجرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري، في حين أن عوامل التهديد هي كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية للدولة وكيانها بفعل عوامل داخلية أو عوامل خارجية، فهي عوامل تشكل جوانب الضعف في كيان الدولة ويمكن أن تستغلها القوى المعادية لتهديد الأمن القومي للدولة. والأمن القومي للدولة ينبع أساساً من معرفتها لمصادر قوتها ونقاط ضعفها والعمل على تنمية مصادر القوة والتغلب على عوامل الضعف.

1- عناصر قوة الأمن القومي:

تتمثل أهم عناصر قوة الأمن القومي فيما يلي:

¹⁷ د. محمود محمد خليل، (الأمن في الإسلام، القاهرة، دن، 2000)، ص 24.

أ- العنصر الجيوبولتيكي:

يمثل هذا العنصر أهمية قصوى بالنسبة لسياسات الأمن القومي. وقد ظهرت العديد من النظريات التي حاولت الربط بين تلك الطبيعة والأمن القومي، ومن بينها:

نظرية قلب الأرض The Heartland Theory

ملخص هذه النظرية التي وضعها ماكيندر عام 1904 أن المستقبل لقوى البر، حيث يجعل ماكيندر من اليابس قلباً للأرض يتحكم في الأطراف، ويرى العالم القديم قارة واحدة ذات ثلاثة فصوص ملتحمة يجمع بينها البحر المتوسط وتضم ثلثي اليابس وأسماءها جزيرة العالم. ويوجد لهذه الجزيرة محور ارتكاز أسماه قلب الأرض The Heartland والذي يمتد في تصور ماكيندر من حوض الفولجا غرباً إلى سيبيريا شرقاً وقلب إيران جنوباً. وتبلغ مساحته 21 مليون ميل.¹⁸

وعلى الطرف النقيض من قلب الأرض تعرّف ماكيندر على نطاق ساحلي محيطي يغلف الجزيرة العالمية على شكل هلال وأطلق عليه اسم الهلال الخارجي والذي يضم بريطانيا وكندا وأمريكا وجنوب أفريقيا وأستراليا واليابان، وهو مهد القوة البحرية، ويتمتع بحرية الملاحة على أوسع نطاق في المحيط العالمي.

ويضع ماكيندر نطاقاً ثالثاً بين قلب الأرض والهلال الخارجي أسماه الهلال الداخلي ويضم ألمانيا والنمسا وتركيا والهند والصين، فهو منطقة بينية بمعنى أنها برية وبحرية جزئياً. ويرى ماكيندر أن اتحاد قلب الأرض مع الهلال الداخلي معناه السيطرة العالمية، فإذا كان شرق أوروبا هو مفتاح قلب الأرض، فإن النتيجة هي أن من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم يسيطر على العالم.

¹⁸ د. جمال حمدان، إستراتيجية الاستعمار والتحرير (القاهرة، دار الشروق، 1983)، ص 214.

وقد كان ماكيندر يغير باستمرار في حدود قلب العالم ونظرته للعالم ككل. وكان ماكيندر، كجغرافي، على علم تام بأن استغلال الإنسان لمحيطه الطبيعي كان دائم التغيير وأن المحيط الطبيعي كان أيضاً يتغير، وإن كان ذلك يسير ببطء.¹⁹

نظرية القوة البحرية ل ماهان:

يرى ماهان أن المستقبل لقوى البحر وأن الدول البحرية هي المؤهلة لامتلاك القوة البحرية التي هي سبيل السيادة العالمية. وهناك العديد من العناصر التي تؤثر في القوة البحرية، من بينها الموقع الجغرافي بمعنى تعدد الجهات في الدول التي تطل على البحار، والتكوين الطبيعي للدولة، ويقصد به خطوط الأعماق في المنطقة الساحلية، ومدى امتداد الإقليم البحري ثم حجم السكان وقدرة الدولة على بناء السفن، وأخيراً طبيعة الحكومة وسياساتها تجاه تقوية أسطولها.²⁰

نظرية النطاق الهامشي لسبيكمان:

تأخذ هذه النظرية على ماكيندر تقديره الزائد لإمكانات نظرية قلب الأرض، وترى أن القوة الحقيقية تكمن في الدول التي تسيطر على ما أسماه سبيكمان بالنطاق الهامشي، ويرى سبيكمان أن التاريخ السياسي لم يكن صراعاً بين قوى البر وقوى البحر، بقدر ما كان نضالاً بين بريطانيا وقوى هامشية من ناحية ضد روسيا وقوى هامشية من ناحية أخرى، أو بين بريطانيا وروسيا معاً وقوى هامشية. وهكذا يعدل سبيكمان نبوءة ماكيندر إلى أن "من يسيطر على النطاق الهامشي يحكم أوراسيا ومن يحكم أوراسيا يتحكم في مصير العالم".

ب- العنصر الديموجرافي:

يعد العنصر الديموجرافي أحد عناصر قوة الأمن القومي، حيث يلعب العنصر البشري دوراً أساسياً في الأمن القومي لأية دولة، فعدد سكان الدولة يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب وللإدارة في الأجهزة المدنية، ولكن كبر

د. محمد نصر مهنا، الجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية، (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007)، ص ص 79 – 87.

د. محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، مرجع سابق، ص 25.

حجم السكان ليس ضماناً في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبرى، فهناك عوامل كيفية أخرى أهمها القدرات القتالية ونوعية التسليح والتدريب.

كما تعتبر المناطق ذات الكثافة السكانية العالية من العوامل التي تجعلها صعبة الاختراق والسيطرة عليها، ومن ثم فإن محاولة الاحتفاظ بها تعني تجميد نسبة كبيرة من قوات الاحتلال فيها. وخلاصة القول فيما يتعلق بالعنصر البشري إن تعداد السكان يعتبر من العوامل المهمة نسبياً في تكوين قوة الدولة، خصوصاً كلما اتسع نطاق فئات العمر في التكوين السكاني للدولة، و تخلق ضخامة السكان مع توافر عوامل أخرى قوة عسكرية للدولة، كما تجعل من الصعب على أية قوة أجنبية أن تسيطر عليها، بشرط أن يرتبط ذلك بالحد الأمثل للسكان.²¹

ج- العنصر السياسي:

يشمل هذا العنصر كلاً من السياسة الداخلية والسياسة الخارجية والمؤسسات السياسية.

السياسة الداخلية:

يُقصد بالسياسة الداخلية في هذا السياق كل من المكونات السياسية والديناميكية والتطور السياسي. تعني المكونات السياسية التعرف على الأفكار والاتجاهات والقيم التي تسيطر على الحياة السياسية ومدى وجود جماعات المصالح وقوتها وأوزانها النسبية، وأسلوب تنظيم الأحزاب السياسية، والأهداف المعلنة وغير المعلنة والتي يمكن استنباطها عن طريق تحليل السياسات السابقة، وأثر ذلك على أسلوب صنع القرار واتخاذها والتماسك السياسي.

أما الديناميكية السياسية فتهتم بالتعرف على شخصية القيادة السياسية وأسلوبها ومدى سلطتها في اتخاذ القرار والقواعد المنظمة لصنع القرار واتخاذها.

ويعني التطور السياسي التعرف على مدى إمكانات التطور، وقدرة النظام السياسي على التنسيق بين إمكانات الوحدة الجغرافية، والمشاركة الجماهيرية والقيادة وحل المشاكل واتخاذ القرارات والتحرك الجماهيري.

21 المرجع ذاته، ص 25.

السياسة الخارجية:

السياسة الخارجية هي الأداة الأولى للدولة التي تستخدمها في الدفاع عن مصالحها العليا وفي حماية أمنها والذود عن كيانها ومعتقداتها وقيمها ونظام الحياة فيها في وجه ما قد يواجهها من أخطار وتهديدات من هذا المصدر الخارجي أو ذلك. وتتوقف فعالية السياسة الخارجية لدولة ما على الجهاز الدبلوماسي للدولة وإمكانياته، وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها والمنظمات السياسية الدولية والرأي العام الدولي وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، وتأثير ذلك كله على قدرة الدولة على شرح أهدافها للمجتمع الدولي، وقدرة الدولة على مد نفوذها في الخارج.²²

المؤسسات السياسية:

من الأمور المهمة في دراسة المؤسسات السياسية التعرف على اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها، وحدود قدرتها في التأثير على الجماهير، ودراسة التنظيمات السياسية ومدى قدرتها على تحريك الجماهير وتعبئتها، ودور وسائل الإعلام في شرح أهداف الحكومة، وأثر ذلك كله على مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياساتها.

د- العنصر الاقتصادي:

يُعد العنصر الاقتصادي أحد أهم عناصر قوة الأمن القومي. وتوجد ثلاثة أنواع من الموارد الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الأمن القومي، وهي:

- الموارد الغذائية:

لا توجد دولة في العالم كله تحقق اكتفاءً ذاتياً من الموارد الغذائية، فلا يوجد أمن غذائي بالكامل، ومن ثم فإن كل دول العالم تعتمد بدرجة أو بأخرى على استيراد المواد الغذائية وهو عامل له اعتباره بصدد الأمن القومي لأي دولة.

22 د. إسماعيل صبري مقلد، أصول العلاقات الدولية إطار عام (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007) ص 114.

- الموارد المعدنية:

لا توجد دولة على الإطلاق تمتلك الاكتفاء الذاتي من الموارد المعدنية. وتستحوذ موارد الطاقة على أهمية خاصة بصدد سياسة الأمن القومي، ثم تأتي الموارد الإستراتيجية في المرتبة الثانية خصوصاً في فترات الحرب.

- الموارد الصناعية:

يُعتبر النمو الصناعي للدولة سبباً مؤثراً في قوتها. ولا يمكن لأية سياسة دفاعية كانت أم هجومية أن تكون ذات أثر فعال إذا لم تساندها قدرة على تصنيع آلات الحرب.

وتتنوع أساليب التوظيف السياسي لعناصر القوة الاقتصادية لدولة في مواجهة الدول الخارجية، ومن أهم تلك الأساليب:²³

- الأسلوب القائم على تقديم الإغراءات والحوافز الاقتصادية للدول الخارجية.

- الأسلوب القائم على توقيع العقوبات والجزاءات الاقتصادية.

-ه- العنصر العسكري:

يوجد عدد من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها كمقياس لتحديد قوة الأمن القومي من وجهة النظر العسكرية. ومن بين تلك المؤشرات: حجم وتكوين القوات، وتنظيم القوات وتسليحها، والمرونة، والخبرة القتالية، والتعبئة، والإنتاج الحربي، والأحلاف العسكرية²⁴.

أما عن الكيفية التي يمكن من خلالها أن تستخدم الدولة قوتها العسكرية كأداة محققة لأهداف أمنها القومي، فإن هذا الاستخدام يمكن أن يتمثل في أي من الصور التالية:²⁵

²³ د. إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 210 - 212.

²⁴ د. محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، المرجع السابق، ص 27.

²⁵ د. إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 213.

- الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية:

يوفر الاستخدام الهجومي للقوة العديد من المزايا للدولة التي تلجأ إلى استخدام تلك الوسيلة، رغم ما تتعرض له من إدانة دولية واسعة بسبب عدم مشروعيتها ولا أخلاقياتها. ومن هذه المزايا أنها تمتلك وحدها زمام المبادرة في كل ما يتعلق بمكان هذا الاستخدام وزمانه، مما قد يربك خصومها. ومن مظاهر الاستخدام الهجومي للقوة العسكرية: انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول أو إهدار استقلالها السياسي، وتغيير الوضع الدولي القائم لاستحداث علاقات قوية جديدة تعمل لصالح الدولة المهاجمة، والسعي إلى تحقيق بعض المصالح الاقتصادية الحيوية على حساب الآخرين.

الاستخدام الدفاعي للقوة العسكرية:

ومفاده أن الدولة لا تستخدم قوتها العسكرية إلا إذا اضطرتها الظروف إلى ذلك إما دفاعاً عن نفسها أو دفاعاً للتهديد الذي تستشعره لمصالحها. ومن مشكلات الأسلوب الدفاعي أنه قد يفقد الدولة زمام المبادرة، وأن التخطيط الدفاعي لا يضمن للدولة دائماً الحماية الفعالة ضد القدرات الهجومية المتفوقة لأعدائها المحتملين.

استخدام القوة المسلحة كأداة للردع:

ثمة اعتقاد بأن الردع الفعال يُعد أفضل بكثير من الاعتماد على أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءة الدفاع وفعاليتها، والسبب هو أن الردع المؤثر والفعال قد يؤدي إلى إحباط الهجوم دون أن تضطر الدولة إلى تكبد الخسائر التي تترتب على دخولها في مواجهات عسكرية فعلية ضد خصومها. ولكي يكون الردع مؤثراً وفعالاً، لا بد أن يكون بحوزة الدولة الرادعة إمكانيات كافية من القوة تتيح لها المقدرة على مواجهة التهديد الذي تمثله الدولة المهاجمة، وكذلك لا بد وأن تتوفر لديها التصميم على استخدام الإمكانيات المتاحة لها من القوة إذا ما تجاوز الاستفزاز كل طاقة لها على احتمالها. وإدراك الطرف الآخر لهذه الحقيقة هو الذي يجعله يحجم عن الإقدام على هجومه الذي قد يكلفه الكثير، وينتهي به إلى خسارة محققة.²⁶

²⁶ المرجع السابق، ص 214 – 215.

2- عوامل تهديد الأمن القومي:

يُقصد بعوامل تهديد الأمن القومي كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية وكيان الدولة وفقدان ثقة الجماهير في النظام السياسي، سواء بفعل قوى خارجية أم داخلية، وسواء تم ذلك التهديد بطريق مباشر أم غير مباشر. وعلى اعتبار أن الأمن القومي بمفهومه الشامل السابق الإشارة إليه هو ظاهرة متعددة الجوانب ولا تقتصر على الجانب العسكري، بل تتعداه إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن إمكانية استغلال نقاط الضعف في كل هذه الجوانب كثيرة.

تختلف الدول من حيث رؤيتها لنوع الأخطار المهددة لأمنها القومي وحدودها، وذلك باختلاف وضعية تلك الدول، فالعوامل التي تهدد الأمن القومي تختلف من دولة لأخرى، بل إن ما يحقق الأمن القومي لدولة ما قد يهدد الأمن القومي لدولة أخرى. وهناك حد أدنى يمكن أن تقبله كل دولة في نطاق تحركها الخارجي، ومن ثم فإن أي تصرف من قبل الدول الأخرى يخرج عن هذا النطاق لابد وأن يواجه من جانب الدول التي تهدد أمنها مواجهة تناسب ودرجة التهديد، بما يقودها إلى فكرة الدوائر الأمنية التي يتهديدها الأمن القومي للدولة. وفيما يلي استعراض لعوامل التهديد المختلفة على كل من المستويين الداخلي والخارجي:

أ- المستوى الداخلي:

يتصل المستوى الداخلي بالتهديدات القائمة أو المحتملة داخل مجتمع ما. وقد تكون تلك التهديدات ذات طبيعة سياسية مثل عدم الاستقرار السياسي وضعف شرعية السلطة، واتجاه الحياة السياسية إلى علاقات العنف بين مكونات المجتمع، وكثرة القوى المؤثرة في صنع القرار، والتخلف السياسي، وعدم وجود مشاركة شعبية في النظام السياسي، وعدم تعميق الشعور بالولاء والانتماء السياسي، إضافة إلى وجود جماعات مصالح لها نفوذ قوي وتسيطر على عملية اتخاذ القرار، إضافة إلى ضعف نفوذ السلطة التنفيذية، وإهدار كرامة القضاء وهيبته، وعدم وضوح الأهداف وتعارضها²⁷.

د. محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، مرجع سابق، ص ص 27-28.

أما بالنسبة لعوامل التهديد الداخلية ذات الطبيعة العسكرية، فمن أهمها ضعف القوة العسكرية للدولة، كما يعد الاعتماد على دولة واحدة كمصدر للسلاح والمعدات وقطع الغيار من أهم عوامل التهديد، كما أن الطبيعة الاجتماعية داخل بنية الجيش، وخلفياته الاجتماعية يمكن أن تُستغل لإيجاد الفرقة والصراع والحرب الأهلية بين قطاعات الجيش. ويزيد من تلك المخاطر وجود ميليشيات عسكرية لا تخضع لسيطرة جهاز الدولة. وهناك مؤشرات يمكن عن طريقها قياس عوامل التهديد العسكرية، منها تدخل القوات المسلحة في السياسة، ومدى وجود قوات شبه عسكرية غير خاضعة لسيطرة الدولة، وعدم كفاية الإنتاج الحربي لسد حاجة القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات وقطع الغيار، إضافة إلى انخفاض المستوى العلمي والصحي للأفراد، وانخفاض المستوى التكنولوجي للأسلحة والمعدات، ويزيد على ذلك وجود قواعد عسكرية أجنبية على أرض الدولة ولا تخضع لرقابتها، وعدم قدرة الدولة على التعبئة السريعة لإمكاناتها العسكرية والمدنية.

وتوجد عوامل تهديد داخلية للأمن القومي ذات طبيعة اقتصادية، حيث يعتبر التخلف الاقتصادي والوضع المنهار اقتصادياً من أهم تلك العوامل. ويمكن قياس عوامل التهديد الداخلية ذات الطبيعة الاقتصادية بدرجة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، ووجود فوارق كبيرة في الدخل بين الطبقات وارتفاع نسبة البطالة، إضافة إلى عدم توافر المواد الأولية والطاقة اللازمة للصناعة، وضعف الإنتاج الصناعي والزراعي والحيواني وعدم كفايته لتلبية احتياجات الجماهير، وعدم وجود اكتفاء ذاتي في المواد الغذائية والإستراتيجية، وضعف مستوى الخدمات والمرافق والبنية الأساسية للدولة، والاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات وعلى البنوك الأجنبية، وارتفاع معدلات الاستهلاك مقابل انخفاض معدلات الادخار والاستثمار.

أما بالنسبة لعوامل التهديد ذات الطبيعة الاجتماعية على المستوى الداخلي، فيمكن القول إن الجبهة الداخلية تعد من الأمور الحاسمة لصد أية تدخلات خارجية، وأصبحت الجماهير العادية تؤثر بشكل مباشر، ليس فقط على السياسة الداخلية، بل على السياسة الخارجية للدولة. ولهذا فإن إمكانات الدعاية والحرب النفسية للتأثير على هذه الجماهير ممكنة وتقود إلى نتائج وخيمة، حيث يمكن لدولة ما أن تستغل الوضع في دولة أخرى تتقاسمها طوائف متصارعة ومتعددة. وقد كانت مشكلة حماية الأقليات والتدخل الخارجي لحمايتها من أهم ذرائع الاستعمار. وبالتالي فإن تلك العوامل يمكن قياسها من خلال إثارة النعرات الطائفية والقبلية والدينية ودرجة وجود خلل في

التركيب الاجتماعي وانخفاض مستوى التعليم والصحة والإدارة والانضباط أو وجود خلل بين السكان والنمو الاقتصادي.

ب- المستوى الخارجي:

وفيه يمكن التمييز بين مستويين فرعيين:²⁸

- مستوى إقليمي:

يتصل بمجال العلاقة بين الدولة "أو الدول" وبين محيطها الجغرافي أو الإقليمي أي مجال ما يعرف بـ "النظام الإقليمي"، وما يدخل تحت هذا الإطار من علاقات التهديد أو التعايش أو التعاون، وأحكام ذلك كله.

مستوى عالمي:

يتصل بمجال العلاقة بين الدولة وبين المحيط العالمي، وخاصة القوى الدولية الكبرى المتحكمة فيه، وما يدخل تحت ذلك الإطار أيضاً من علاقات التبعية أو الاستقلال أو التحالفات، وما يتبعها من أوضاع ونتائج.

توجد مؤشرات متعددة لعوامل التهديد الخارجية، من بينها:

عوامل تهديد ذات طبيعة سياسية:

من أهم عوامل التهديد ذات الطبيعة السياسية فصل الدولة أو تجميد عضويتها في المنظمات السياسية الدولية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع دول ذات أهمية دولية وفرض العقوبات الرادعة على الدولة ووجود أحلاف وتكتلات تتعارض ومصالحة الدولة، على أن أخطر المؤشرات هي عمليات التجسس وهي عبارة عن محاولات للحصول بطريقة سرية أو بوسائل التزييف على معلومات حكومية ما لصالح حكومة أخرى. وبعبارة أخرى هي تلك الجهود التي تضطلع بها أجهزة مخابرات الدولة، بهدف التفتيش السري على جهود الدولة الأخرى للتأكد من حقيقة قوتها، وتحركها وخططها المستقبلية.

28 د. عبد الخبير محمود عطا، الإعلام وقياس الرأي العام (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2004)، ص-ص 50-52.

وقد اتسعت مجالات الجاسوسية إلى كل من: الجاسوسية العسكرية، والتي تتركز حول معرفة القدرات العسكرية للدولة، وما تقتضيه من محاولة الحصول على معلومات عن طريق التنظيم والتدريب والتسليح والنظريات الإستراتيجية التكتيكية للقيادات، والجاسوسية السياسية التي تهدف إلى التعرف على النوايا الخفية للقادة السياسيين وطبيعة القوى الداخلية ومدى الصراع بينها، والجاسوسية الاقتصادية التي تهدف لمعرفة القدرات المالية والإنتاجية للدولة وقدراتها الصناعية ومراكز الإنتاج الاقتصادي المؤثرة، وجاسوسية علمية تهدف إلى توضيح المستوى العلمي للدولة ومعرفة أنواع الأبحاث الإنتاجية وأهدافها.²⁹

عوامل تهديد ذات طبيعة عسكرية:

أما بالنسبة لعوامل التهديد للأمن القومي ذات الطبيعة العسكرية فتتمثل في الهجوم المسلح أو حشد القوات المسلحة على الحدود أو القيام بمناورات وتدريبات عسكرية على الحدود في أوقات التوتر أو امتلاك دولة مجاورة لقوات مسلحة متفوقة في الأسلحة ذات الطابع الهجومى، أو إذا دخلت دولة مجاورة في حلف عسكري لا تتفق أهدافه ومصالحه مع أهداف الدولة ومصالحها، أو إذا وجدت قواعد عسكرية لدولة كبرى على أراضي دولة مجاورة أو تم فرض حظر على الإمداد بالأسلحة والمعدات وقطع الغيار. ولا شك أن أخطر تلك التهديدات هو الهجوم المسلح، والذي استمر كأحد أدوات تحقيق السياسة الخارجية للدولة وأحد عوامل تهديد الأمن القومي للدول المجاورة. ومن ثم فالعدوان العسكري هو ظاهرة مستمرة، الأمر الذي يتوجب على الدول أخذه في الحسبان وقياس القدرات العسكرية الأمنية والقدرات المستقبلية التي تتحدد على أساسها قدرة الدولة على حماية أمنها القومي.

عوامل تهديد ذات طبيعة اقتصادية:

أما بالنسبة لعوامل التهديد ذات الطبيعة الاقتصادية، فتوجد عدة مؤشرات لقياس التهديدات الاقتصادية أهمها: فرض حصار اقتصادي على الدولة أو مقاطعتها، والتكتلات الاقتصادية التي تتعارض مع مصالح الدولة إضافة إلى إيقاف المساعدات الاقتصادية.

²⁹ فيكتور مارشيل ماركس، الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب (بيروت: الدار المتحدة للنشر، دت)، ص 27.

عوامل تهديد ذات طبيعة اجتماعية:

أما بالنسبة لعوامل التهديد ذات الطبيعة الاجتماعية فتتمثل في تصدير إيديولوجيات لا تتفق وقيم المجتمع ومبادئه، واستخدام الحرب النفسية عن طريق الإذاعات المضادة.

ثالثاً: خصائص مفهوم الأمن القومي:

استناداً إلى التحليل السابق، يمكن القول إن هناك عدة خصائص تميز مفهوم الأمن القومي تتمثل في:

1- الأمن القومي هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وإقليمية ودولية:

تتعلق العوامل الداخلية بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية المدعومة بقوى خارجية وبشرط أن تكون أهداف النظام السياسي معبرة عن القيم الحقيقية للشعب، وأن تسمح المؤسسات السياسية بتوفير قنوات المشاركة. والعوامل الإقليمية هي الخاصة بعلاقات الدولة مع الدول المجاورة لها في الإقليم أو المنطقة الجغرافية. والعوامل الدولية بمعنى أبعاد علاقات الدولة في المحيط الدولي وطبيعة تحالفاتها الدولية وطبيعة علاقاتها بالقوى العظمى.³⁰

2- الأمن القومي له جانبان:

- جانب موضوعي يمكن تحديد مكوناته وعناصره والتعبير عنها كمياً.

- جانب معنوي يتعلق بالروح المعنوية ومدى ارتباط الشعب بالنظام السياسي، وأي دراسة متكاملة لابد وأن تأخذ كلا الجانبين في الاعتبار.

3- الأمن القومي ظاهرة ديناميكية حركية:

يتسم الأمن القومي كظاهرة بالحركة والتغيير، فهو ليس مرحلة تصلها الدولة وتستقر عندها، فلا يمكن اعتبار الأمن حقيقة ثابتة تحققها الدولة مرة واحدة وإلى الأبد، فلا يمكن لأي دولة أن تتوقف عند مجموعة من الإجراءات والأعمال ترى أنها حققت من خلالها أمنها القومي، بل هي تتابع باستمرار ما يدور فيها وبينها وحولها إقليمياً ودولياً لتعدل من أوضاعها وتحركاتها، وتطور من قوتها لتحافظ على درجة الأمن التي ترغب في تحقيقها، أي أنه إذا كان

30د. محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، مرجع سابق، ص 29.

الأمن القومي يعرف مجموعة من الثوابت فإن هناك أيضاً العديد من المتغيرات التي تكسب الأمن القومي خاصية الديناميكية.³¹

4- الأمن القومي حقيقة نسبية وليست مطلقة:

لم يذكر التاريخ دولة تمكنت من السيطرة على مقدرات العالم، وأحكمت سيطرتها عليه، ومن ثم حققت لنفسها الأمن المطلق، وهذا يعود لسبب واحد وهو أن الأمن المطلق لدولة ما يعني التهديد المطلق لأمن كل الدول المجاورة، بل حتى الدول التي اختارت طريق الحياد لا تعيش في أمن مطلق، بل يمكن تهديد أمنها بفعل القوى ذاتها التي حافظت على حياد تلك الدول. ويكون سعي الدول لزيادة هامش أمنها دافعاً للأطراف الأخرى لسد الفجوة، أو تعويض النقص، وبالتالي تدخل كل الأطراف في تسابق أمني هائل ليس له سوى نتيجة واحدة وهي الإخلال بالأمن. ومن ثم فإن ما تسعى إليه كل الدول عادة هو تحقيق الأمن القومي النسبي لها آخذة في الاعتبار أمن الدول المجاورة، أو تلك التي تدخل معها في علاقات وثيقة، كما أن مفهوم الأمن القومي نسبي من الناحية الإيديولوجية، فتغير نظام الحكم في دولة ما بشكل أساسي، أو تغير الإيديولوجية التي تأخذ بها النخبة الحاكمة، كلها تطرح تأثيراتها على مفهوم الأمن القومي.

رابعاً: النظريات الأساسية في العلاقات الدولية فيما يخص القضايا الأمنية:

انطلاقاً من نسبية الأمن القومي، على المستوى النظري كمفهوم، وعلى المستوى العملي كإطار استراتيجي، تعددت المدارس والاتجاهات في تحليل ماهية الأمن القومي، أبعاده ومؤشراته. وبرغم عدم وجود تصنيف حاسم لكتابات الأمن القومي، إلا أن هناك ثلاث نظريات أو مدارس أساسية للتفكير في العلاقات الدولية فيما يخص القضايا الأمنية لكل منها رؤى متعارضة وهي: النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية، والنظرية الثورية. وفيما يلي عرض لأهم مقولات تلك النظريات:

31 المرجع ذاته، ص 30.

1- النظرية الواقعية:

تركز النظرية الواقعية على البعد الإستراتيجي. ووفقاً لها فإن الدولة هي الفاعل الدولي الرئيسي، إن لم يكن الوحيد، أما النظام الدولي فيتسم بالفوضوية Anarchy لغياب سلطة دولية مركزية آمرة، ولذلك تتولى الدول فرادي أمر أمنها، وتدافع عن مصالحها وذلك من خلال استحواذ القوة Power واستخدامها.³²

ووفقاً لهذه النظرية الواقعية فإن الأمن هو أمن الدولة State Security، أي ينصرف إلى التكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة، وهو بذلك يجب أمن الفرد والجماعة ويحتويه. ويزدهر هذا المفهوم للأمن في ظل مناخ وعلاقات الصراع والتوتر والحرب، ولذلك فقد ازدهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية بعدما ظهر من انقسام دولي وبداية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. وبرز الاهتمام بسياسات الأمن Security Policies، أكثر من الاهتمام بمفهوم الأمن Concept of Security، وانعكس ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية في إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي National Security Council، ليلعب دور المنسق بين استراتيجيات الدولة. ومنذ ذلك الحين انتشر استخدام مفهوم الأمن القومي بمستوياته المختلفة حسب طبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

وقد أدت الحرب الباردة إلى تحمل مفهوم الأمن القومي بأهداف الاستقطاب ومظاهره النفسية والإيديولوجية في الصراع بين الشيوعية والرأسمالية، حيث اهتم أنصار هذا الاتجاه بالحفاظ على النمط الرأسمالي والنظام الليبرالي في مواجهة الاشتراكية الصاعدة في الكتلة الشرقية، منذ خروج الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى عقب الحرب العالمية الثانية مقابل تدهور مركز الزعامة الغربية التقليدية في بريطانيا وفرنسا.

كان من المنطقي في مواجهة ما سمي بالمد الشيوعي أن توظف دراسات الأمن القومي وهي غريبة النشأة لصالح خدمة الأهداف الغربية الأمريكية في الصراع الدولي مع الشرق الاشتراكي. وهكذا أصبح الأمن القومي يكمن في الحفاظ على الليبرالية ومحاربة الشيوعية، الأمر الذي ظهر في سياسات التطويق والاحتواء والردع والاستقطاب وحافة الهاوية.

32 د. مصطفى علوي، "ملاحظات حول مفهوم الأمن"، مرجع سابق، ص 123-124.

اعتبرت النظرية الواقعية أن القوة العسكرية هي الدرع الذي يحمي الوطن والردع الذي يصد العدوان والذراع القوية التي تتجسد فيها هيبة الدولة، حيث كانت العلاقات الدولية محكومة بالتوازنات العسكرية، وكان خيار الحرب على الصعيد التكتيكي أو الإستراتيجي ما يزال قائماً. وبذلك أقامت هذه المدرسة علاقة ترابط بين الأمن والقدرة العسكرية³³.

وتتمثل أهم عناصر مفهوم الأمن القومي لدى النظرية الواقعية فيما يلي:

- أن مفهوم الأمن يرتبط بالقدرة العسكرية للدولة، كما يرتبط بمفهوم الردع Deterrence والقوة Power .

- أن التهديدات التي تواجه الدولة ذات طابع عسكري بالأساس ومصدرها خارجي.

- أن مسئولية تحقيق الأمن تتولاها الجيوش وأجهزة المخابرات التابعة للدولة.

ومن أنصار المفهوم العسكري للأمن القومي في الأدبيات العربية د. حامد ربيع الذي يرفض إطلاق مفهوم فضفاض على كلمة الأمن القومي، فالاصطلاح في رأيه يتجه أساساً إلى تلك الحماية الذاتية المرتبطة بحدود الدولة وأوضاعها الإستراتيجية والجيوبوليتيكية، وبالتالي فالأمن القومي وفقاً له هو "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على احترامها وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية"³⁴.

الانتقادات التي توجه للنظرية الواقعية:

- تضع هذه النظرية الأمن القومي كقيمة عليا، مما يتطلب تحويل الموارد القومية وتخصيصها في أغراض الدفاع، ويرفع من نفقة الفرصة البديلة لهذه الموارد على حساب التنمية. وقد يقود ذلك أيضاً إلى نموذج الدولة البوليسية.

33 أمين ساعاتي، الأمن القومي العربي (القاهرة: المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية، 1993).

34 د. حامد ربيع، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط (القاهرة: دار الموقف العربي، 1984).

- تزداد تلك المعضلة خطورة وتعقداً في الدولة النامية، والتي لا تتمتع بدرجة عالية من درجات الإجماع والاندماج والتكامل القومي، فهناك تحديات مجتمعية وليست عسكرية.

- اقتصار مفهوم الأمن على الأبعاد الخارجية خاصة التهديدات العسكرية من جانب دول منافسة، وإهمال الأبعاد الداخلية للمفهوم.

- نمو القوة العسكرية لدولة ما لا يؤدي إلى تعزيز أمنها القومي، بل ربما يؤدي إلى تقويضه، لأن الخصم سيعتبر ذلك تهديداً له، مما يحفزه على أن يقوم هو الآخر بزيادة الإنفاق العسكري.

2- النظرية الثورية:

يسعى أنصار النظرية الثورية إلى تغيير النظام وليس إلى مجرد إصلاحه، ويرون أن التغيير واجب لأن النظام يعاني من حالة ظلم واضح، ومن هنا فمن الضروري القيام بتغيير سريع وثوري. وقد وجدت هذه الرؤية صدى كبيراً في دراسة علاقات الشمال والجنوب والتنمية في عالم الجنوب، وذلك بسبب الفقر المدقع الذي تعانيه أغلبية شعوب العالم.

وتعلي النظريات الثورية من شأن قيمة العدالة، وترى الحرب كمحصلة للاستغلال الاقتصادي من دول الشمال لدول الجنوب، وترى التغيير في هذه العلاقات الاقتصادية مفتاحاً لحل مشكلة الحرب.³⁵

3- النظرية الليبرالية:

ترفض النظرية الليبرالية فروض النظرية الواقعية، فالدولة لدى الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، كما أن الدولة تتألف من عديد من المؤسسات والجماعات التي قد تتباين مصالحها وتدخل في مساومات للوصول إلى اتفاق عام حول تلك المصالح. وبالتالي فإن مفهوم الأمن لدى النظرية الليبرالية لا يقتصر على البعد العسكري، بل يتعداه إلى أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية ذات أهمية.

35 د. مصطفى علوي، "ملاحظات حول مفهوم الأمن"، مرجع سابق، ص 125.

وتركز هذه النظرية على حرية المعاملات والفوائد المتبادلة التي يمكن للمجتمعات أن تجنيها من وراء الاعتماد المتبادل.

وقد ظهرت روافد متعددة للنظرية الليبرالية من بينها:³⁶

أ- المدرسة الاقتصادية:

أوضحت الحربان العالميتان أن القوة الاقتصادية تقع في قلب قدرة الدولة على ولوج الحرب وحماية أمنها القومي عموماً لتزايد الاهتمام بالظاهرة الاقتصادية (ظاهرة الندرة)، مما انعكس في تعبيرات مثل السلع الإستراتيجية والأمن الغذائي، واهتمامات تجميع وتصنيف الثروات القومية وكيفية تخصيصها بين القطاعات العسكرية وغير العسكرية. وبرز السؤال المهم: ما هو الجزء المتطلب من الموارد لحماية القيم الداخلية من التهديد الخارجي وتلك القيم هي الأساس والغاية بالنسبة للأمن القومي؟ وأكد أنصار المدرسة الاقتصادية على أن الأمن الحقيقي يعتمد على استقرار وازدهار الاقتصاد القومي والعالمي.

تشكل المصالح القومية في تلك المدرسة العمود الفقري لمفهوم الأمن القومي. وهذا التيار يُسمى الأمن القومي المصلحي، بل إن هناك من يرى أن هدف الدولة من الأمن القومي هو تحسين قوتها النسبية، الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

وتتمثل أهم افتراضات المدرسة الاقتصادية حول الأمن القومي فيما يلي:

- معالجة قضايا الأمن القومي من منظور التكلفة- العائد فهي لا تحبذ زيادة الإنفاق العسكري باعتباره يهدد الأمن الاقتصادي.

- الاهتمام بتأمين الموارد الاقتصادية الإستراتيجية واقتصاديات الحرب.

- ويعتبر روبرت ماكنمارا أبرز رواد تلك المدرسة، حيث جعل من التنمية مرادفاً للأمن، ورأى أن هناك علاقة مباشرة بين درجة الاستقرار وبين الوضع الاقتصادي للدول. فإذا كانت القوة العسكرية توفر النظام، فلا بد علاوة على ذلك من توفير القاعدة الصلبة للقانون والنظام في المجتمع النامي حتى تصبح درعاً تتحقق وراءه التنمية، وهي الحقيقة الأساسية للأمن. وكلما تقدمت التنمية ترسخ الأمن، فالأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة.³⁷

وقد وُجّهت عدة انتقادات للمدرسة الاقتصادية، من بينها:

- تنطلق المدرسة من فكرة الرفاهية الاقتصادية، مما يشكك في مصداقيتها بالنسبة للجنوب الفقير من العالم، حيث ينصب الاهتمام أساساً على إشباع الحاجات الأساسية Basic Needs
- وبالنسبة لاقتصاديات الحرب أو الوظائف الاقتصادية الإيجابية للحرب فهي غير متحققة في العالم النامي حيث تواجه الدول النامية معضلة المفاضلة بين الخبز والمدفع.
- ارتبطت جذور المدرسة الاقتصادية بالنظم الرأسمالية الصناعية في الغرب الأوروبي والولايات المتحدة أساساً، الأمر الذي يثير الحفيظة من جراء الأخذ بمفاهيمها مباشرة في العالم النامي خشية تفضيل التنمية الاقتصادية على الاعتبارات الإستراتيجية في نسق الأولويات.

ب- الليبرالية الجديدة:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التعاون بين الدول يمكن أن ينشأ من خلال بناء معايير ومؤسسات وأنظمة Regimes، ومن هنا نشأ مفهوم الأمن الجماعي الذي يعني اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أي عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام.

ج- التيار النسوي:

يركز هذا التيار على الفروق بين الرجل والمرأة في النظر إلى قضايا الأمن الدولي، ويرى أن حدوث زيادة ملحوظة في المشاركة النسوية يمكن أن تغير من طبيعة النظام الدولي بجعله أكثر أمناً.

³⁷ R. McNamara, The Essence of Security, op.cit, p.149.

د- مدرسة دراسات السلام:

تقر المدرسة بانحيازها الإيديولوجي إلى السلام باعتباره شيئاً طيباً، أما الحرب فهي شيء رديء، وترى المدرسة أن العسكرية Militarism في عديد من الثقافات تسهم في ميل الدول للجوء إلى استخدام القوة Force في المساومة الدولية.

وقد أدى ظهور تلك المدرسة إلى توسيع نطاق دراسات الأمن لتشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تجاهلتها المدرسة الواقعية. كما أنها أسهمت كذلك في وضع النظرية موضع التطبيق من خلال مشاركة جماعات السلام وحركاته في العملية السياسية.

وإذا كان السلام لدى المدرسة الواقعية سلبياً، ويعني غياب الحرب، فإن السلام الإيجابي لدى مدرسة دراسات السلام يتجاوز ذلك الموقف إلى البحث في الظلم والفقر باعتبارهما من شروط قيام العنف، ومن ثم فإن العنف، بمعنى نبذ القوة، يمكن أن يكون أداة فعالة للتأثير خاصة لدى الشعوب الفقيرة أو المقهورة "حركة المقاومة المدنية بقيادة المهاتما غاندي في الهند".³⁸

وقد تم توجيه عدد من الانتقادات إلى النظرية الليبرالية، من أهمها:

- تنطلق المدرسة من فكرة الرفاهية الاقتصادية، مما يشكك في مصداقيتها بالنسبة للجنوب الفقير من العالم، حيث ينصب الاهتمام على إشباع الاحتياجات الأساسية Basic Needs.

- بالنسبة لاقتصادات الحرب أو الوظائف الاقتصادية الإيجابية للحرب، فهي غير متحققة في الدول النامية التي تواجه معضلة المفاضلة بين الخبز والمدفع.

- تجعل النظرية من الأمن القومي مفهوماً طارئاً وليس تعبيراً عن عملية تطويرية طويلة الأجل، ومن ثم فهو يتأرجح بين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى تبعاً لإدراك صانعي القرار للوقائع الصراعية، ولذلك عيوب خطيرة ليس أقلها

38 د. مصطفى علوي، "ملاحظات حول مفهوم الأمن"، مرجع سابق، ص 125.

أهمية تعطيل تطور الأمن القومي إلى حقل علمي متكامل له أدواته المستقلة، وهكذا تأرجح الأمن القومي ما بين حقلي العلاقات الدولية والشئون الدفاعية.

- الأمن القومي طبقاً لهذه النظرية المصدرة للعالم الثالث أمن دولة أكثر منه أمن مجتمع.

توسيع مفهوم الأمن القومي في إطار النظرية الليبرالية:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى زيادة المطالبة بتوسيع مفهوم الأمن القومي. والاقتراب الجديد الذي تبنته النظرية الليبرالية ينتقد المفهوم التقليدي للأمن الذي يركز على التحديات الخارجية خاصة التهديدات العسكرية من الدول المنافسة، ويرى أن مصدر التهديدات الأمنية المعاصرة ينبع من الداخل أساساً، كالمشاكل المتعلقة بشرعية النخب والنظم السياسية، والمشاكل المتعلقة بشرعية الدولة وحدودها من جانب الانفصاليين أو الوجوديين. كما يرى أنصار هذا الاقتراب أن التهديد الأمني الأساسي قد ينبع من النظام الحاكم ذاته إذا قام بانتهاك حقوق الإنسان، وفرق بين المواطنين على أساس العرق أو العنصر أو النوع.

تعتمد هذه الانتقادات على الدراسات المتعلقة بمفهوم الأمن القومي في العالم الثالث، والتي أظهرت أن معظم الحروب في الأعوام الأخيرة كان مصدرها محلياً وليس دولياً، وحتى التدخلات الخارجية لم تتم من خلال جيوش تعبر الحدود الوطنية، وإنما بواسطة ميليشيات ومنظمات فدائية أو جماعات انفصالية أو إرهابية تجد مأوى لها في دول مجاورة. وبالتالي يتبنى المنتقدون مفهوماً أكثر شمولاً للأمن ويعرفونه "بالأمن الإنساني" حتى يكون قادراً على مواجهة التهديدات المتنوعة، بما فيها التهديدات الناجمة عن تلوث البيئة والأمراض وسوء التغذية.. الخ. وقد ركزت التعريفات الجديدة للأمن القومي على تقديم رؤية شاملة متعددة الأبعاد للمفهوم، وذلك من خلال التركيز على خمسة أبعاد رئيسية للمفهوم وهي الأبعاد العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.³⁹

يعتبر الداعون إلى توسيع مفهوم الأمن القومي أن المشاكل غير العسكرية هي مصدر الصراعات العسكرية، كما أن المشاكل غير العسكرية هي التي تهتم معظم الناس في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. ففي الدول

³⁹Benjamin Miller, "The Concept of Security: Should it be Redefined?", *The Journal of Strategic Studies*, Vol. 24, No. 2, June 2001, pp.19-21.

المتقدمة يهتم الناس بمشاكل من قبيل: انخفاض الأجور، الهجرة غير الشرعية، اللاجئين، تهريب المخدرات... الخ. أما في الدول النامية فيعاني الناس من مشكلات اقتصادية خطيرة تهدد مستوى معيشتهم بل وبقاءهم ذاته بسبب النقص في الاحتياجات الأساسية كالغذاء والصحة والإسكان. ويرى الداعون إلى توسيع مفهوم الأمن القومي أن تلبية تلك الاحتياجات الأساسية تعد من الأمور الحيوية للأمن القومي.

يضيف هؤلاء أن الإنفاق العسكري يأتي على حساب النمو الاقتصادي والإنفاق على الحاجات الإنسانية، ولذلك ينبغي إيجاد حلول مدنية غير عسكرية للمشاكل الأمنية من بينها التحول الديمقراطي، وبناء الدولة، وتنمية المجتمع المدني، والنمو الاقتصادي، والاعتماد المتبادل. أما المسؤولية عن الأمن فلا ينبغي في رأيهم أن تكون مسؤولية الدولة القومية، وإنما تقع على عاتق المؤسسات الدولية ونظام الأمن الجماعي. أما بالنسبة للقيم المحورية للمفهوم الجديد فلا تشمل القيم التي كان المفهوم التقليدي يركز عليها مثل الاستقلال القومي والتكامل الإقليمي والسيادة وقدسيتها الحدود، وإنما تتضمن حقوق الإنسان وتوفير احتياجاته الأساسية والرخاء الاقتصادي وحماية البيئة.

وقد أطلقت عدة مسميات على ذلك الاتجاه الحديث الذي يدعو إلى توسيع مفهوم الأمن القومي، ومن بينها: المدرسة المجتمعية، الاتجاه الشمولي/ الكلي في التحليل، المدرسة الحديثة، المدرسة الإجرائية، تحليل النسق، المدرسة التنموية. ومن بين التعريفات التي تأخذ بالاتجاه الكلي أو التكاملي في تعريف الأمن القومي في الأدبيات العربية تعريف د. عليّ الدين هلال الذي يرى أن "الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة أو عدد من الدول من الأخطار التي تهددها في الداخل ومن الخارج، وتأمين مصالحها الحيوية، وخلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية والتي تتمثل في الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة"⁴⁰، وتعريف اللواء/ عدلي سعيد للأمن القومي بأنه: "تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر لها استغلال أقصى طاقاتها للنهوض والتقدم"⁴¹

40 د.علي الدين هلال، "الأمن القومي العربي دراسة في الأصول"، شؤون عربية، العدد 35، يناير 1984، ص 12.

41 لواء/ عدلي سعيد، الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 1978)، ص 17.

لا يحصر هذا الاتجاه النظر في بعد أو آخر من أبعاد ظاهرة الأمن القومي، وإنما يتسع ليشملها كلها في منطلق تحليلي يقبل التعديل والتطوير حسب الظروف المجتمعية محل البحث. فهو من ناحية يتفق مع نسبية مفهوم الأمن وأبعاده، ويواكب التطور العصري والمنهجي في الدراسة، كما أنه قادر على استيعاب المتغيرات الجديدة في ظاهرة الأمن القومي من ناحية أخرى، إذ أن كتاب هذا الاتجاه ينطلقون من افتراض مؤداه أن الأمن ظاهرة مجتمعية Societal تتفاعل في تحريكها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية داخلية وخارجية. ومن شأن تلك الظاهرة المركبة أن تتسم بقدر كبير من النسبية، فباختلاف قدر وثقل عامل على آخر في لحظة ما تختلف تركيبة ظاهرة الأمن، كما تختلف منظومة سياسة الأمن الناتجة عنها.

ويرى أنصار هذه المدرسة أن تهديدات الأمن القومي لا تنحصر في الجوانب العسكرية، فهناك عوامل داخلية يمكن استغلالها لتهديد الأمن القومي لدولة ما، وأهمها:

- الجانب السياسي، حيث إن عدم الاستقرار السياسي وتصارع الثقافات والإيديولوجية السياسية، أي غياب درجة مناسبة من الإجماع القومي، يُعتبر من أهم العوامل التي تهدد الأمن والاستقرار، خاصة إذا كان البنيان الاجتماعي يعضد هذا الانقسام وتلك التناقضات.

- الجانب المؤسسي الذي يشير إلى قدرة الدولة على التدخل والحركة، فالتخلف السياسي يعني مؤسسات غير قادرة على ربط القمة بالقاعدة في الجماعة السياسية. ويمثل ذلك جانب ضعف قابل للاختراق الخارجي، حيث أصبحت القاعدة الاجتماعية والجمهوية الداخلية عموماً من الأهداف المباشرة لتهديد الأمن القومي.

- الجانب الاقتصادي، فالتخلف الاقتصادي من العوامل التي تهدد الأمن القومي، فالتبعية الاقتصادية قد تؤدي إلى تبعية سياسية.

- الجانب الاجتماعي، ويمثل عصب الجمهوية الداخلية لأي دولة، حيث أصبحت الجماهير تؤثر بشكل مباشر على السياسات الداخلية والخارجية، وأصبحت هدف الحرب النفسية والدعائية.

مفهوم الأمن القومي لدى المدرسة المجتمعية إذن هو مفهوم مجتمعي يتعلق بالمجتمع بكافة جوانبه، كما أنه مفهوم متعدد الجوانب والأبعاد، وتتطلب دراسته منهجية متعددة المسالك والأدوات البحثية، كما تتطلب الاستفادة من

مقولات وأدوات وإسهامات مختلف العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والاجتماع والسياسة وعلم الإنسان، إلى جانب العلوم العسكرية وعلم العلاقات الدولية، علاوة على ذلك فالأمن القومي ظاهرة حركية Dynamic وهو عملية Process وليس حالة سكونية يصل إليها المجتمع ويقف عندها، وهو محصلة التوازن الذي يقف على حجم هذه التفاعلات وحدتها ونوعها.

ويحدد أنصار فكرة شمولية المفهوم المجتمعي للأمن القومي الضوابط التالية لتأكيد فكرتهم:⁴²

- أن أمن أي دولة هو خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية وإقليمية ودولية أيضاً.
- أن مفهوم الأمن القومي له جانبان: موضوعي يمكن تحديد مكوناته والتعبير عنها كمياً مثل حجم التسليح والقدرة الاقتصادية، وآخر نفسي يشير إلى أمور مثل الروح المعنوية. وأي دراسة متكاملة للأمن ينبغي أن تدخل كلا الجانبين في الاعتبار.
- أن الأمن القومي ظاهرة ديناميكية وليست استاتيكية جامدة، ولهذا ينبغي تحليل ظاهرة الأمن في إطار التوازن الحركي النسبي.
- أن الأمن القومي حقيقة نسبية وليست مطلقة، أو أن له جانبين: الأول مستمر وهو مرتبط بالحقائق الجغرافية أو الاجتماعية، والثاني متغير نسبي وهو مرتبط بالإيديولوجية أو العقيدة السياسية للدولة، والتي تفرض مصالح واهتمامات وغايات للسياسة الخارجية تتطلب تحقيقها والدفاع عنها.
- أن نظريات الأمن القومي تختلف حول كيفية تحقيق أمن الدولة، وتراوح بين موقفين رئيسيين: الأمن من خلال الصراع، والأمن من خلال التعاون الدولي. فالنظريات الأولى تنطلق من مفهوم القوة وتناقض المصالح القومية، والنظريات الثانية لا ترى حتمية تناقض الأهداف بين الدول، وهي الأساس النظري لمفاهيم الأمن الجماعي والحد من التسليح.

42 د. محمود محمد خليل، الأمن القومي العربي المصري وحرب أكتوبر، مرجع سابق، ص 10-25.

- أن مفهوم الأمن القومي ذو طبيعة مجتمعية شاملة، تدخل في تكوينها اعتبارات متعددة منها الداخلي والخارجي، يتضح مما سبق أن المفهوم التقليدي للأمن يركز على العوامل الخارجية خاصة العسكرية التي تؤثر على الأمن، ويغفل العوامل الداخلية التي يمكن استخدامها لتهديد الأمن القومي لدولة ما سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم مؤسسية أم اجتماعية. وفي الوقت ذاته فإن الداعين لتوسيع مفهوم الأمن القومي يتجاهلون ما تبقى من صراعات مسلحة عقب انتهاء الحرب الباردة، كما أنهم يقوضون الترابط المنطقي لمفهوم الأمن القومي بتوسيعه إلى ما لا نهاية. ولذلك يفضل الباحث أن يستمر إدخال الصراعات المسلحة والعنف في نطاق دراسات الأمن القومي مع عدم قصر تلك الدراسات على البعد العسكري، وإنما يجب أن يتم توسيع مفهوم الأمن القومي حتى يشمل الأبعاد المختلفة (الخارجية والداخلية، العسكرية وغير العسكرية) لمفهوم الأمن، مع عدم المبالغة في توسيع مفهوم الأمن القومي إلى ما لا نهاية، وإنما يجب أن يتم ذلك التوسيع وفق منطق تحليلي يقبل التعديل والتطوير حسب الظروف المجتمعية محل البحث، مما يتفق مع نسبية مفهوم الأمن وأبعاده، ويواكب التطور العصري والمنهجي في الدراسة، ويمكن من استيعاب المتغيرات الجديدة في ظاهرة الأمن القومي.

وبناء على ما سبق، يأخذ الباحث في هذه الدراسة بالمفهوم الشامل للأمن القومي كما تم توسيعه في إطار النظرية الليبرالية، بما يسمح بأن يتم الأخذ في الاعتبار الأبعاد الداخلية للمفهوم، مع مراعاة عدم المبالغة في توسيع المفهوم. ووفقاً لما سبق يمكن تقديم التعريف الإجرائي التالي للأمن القومي: "ينطوي الأمن القومي لأي دولة على السعي الدؤوب لتحقيق الأمن النفسي والجسدي لمواطنيها، عبر استخدام جميع عناصر ومصادر القوة المتنوعة التي تمتلكها للحيلولة دون تعرضها لمخاطر خارجية أو داخلية تهدد وجودها وحياتها ومواطنيها ونمط معيشتها، والعمل المستمر على تنمية قدرات الدولة وإمكاناتها على كافة المستويات".